تقرير عن الجهود المصرية لإعمال الحق في الغذاء بمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي ١٦ أكتوبر

يحتفل العالم سنويًا منذ عام ١٩٨١ بيوم الأغذية العالمي في السادس عشر من أكتوبر من كل عام، وبهذه المناسبة أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير عن الجهود المصرية لإعمال الحق في الغذاء والذي يوضح الإطار الوطني لحماية هذا الحق، إلى جانب الجهود التي اتخذتها الحكومة على مستوى السياسات والبرامج التنفيذية لتعزيز إعماله.

أولًا: الإطار الوطني لحماية الحق في الغذاء:

الإطار الدستوري: نص الدستور المصري على حق كل مواطن في غذاء صحي وكاف، وألزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، وكفالة السيادة الغذائية بشكل مستدام، كما ألزمها بضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (المادة ٧٩ من الدستور)، وتعتبر هذه المادة خطوة مهمة من حيث وضعها للحق في الغذاء في إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تلتزم الدولة بها بكافة أجهزتها ومؤسساتها. كما اعتبر الدستور أن الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وألزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. (المادة ٢٩ من الدستور).

الإطار التشريعي: تم إصدار تشريعات بشأن استصلاح أراضٍ جديدة، ومنع التعدي على الأراضي الزراعية، وإنشاء مراكز الخدمات الإرشادية والتدريبية. كما صدر قانون لإنشاء صندوق التكافل الزراعي لتغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وتم إصدار مجموعة من التشريعات المتعلقة بالأمن الغذائي، أهمها القانون الخاص بإنشاء الهيئة العامة لسلامة الغذاء وقانون حماية المستهلك.

تتضمن إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»عدة أهداف ذات صلة مباشرة بتعزيز الحق في الغذاء، وأهمها: زيادة الرقعة الزراعية، زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الإستراتيجية، حماية الأراضي الزراعية، تطوير التكنولوجيا الزراعية، إنشاء تجمعات للصناعات الزراعية، مراعاة البعد البيئي والتوجه نحو الزراعة المستدامة، تنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.

ثانيًا: جهود الحكومة لتعزيز إعمال الحق في الغذاء:

١. تبذل الحكومة جهودًا متواصلة، وذلك على عدة مسارات متوازية في سبيل إعمال الحق في الغذاء ولرفع مستوى الأمن الغذائي في مصر، أبرزها ما يتعلق بتطوير القطاع الزراعي، وزيادة الثروة الحيوانية

والسمكية والداجنة، وزيادة دعم الغذاء خاصة للفئات الأكثر احتياجًا، وتقليل الفاقد والهدر في الغذاء وزيادة التوعية بأهمية التغذية السليمة، وتحسين جودة المواد الغذائية من خلال تعزيز الرقابة على سلامة الغذاء.

تقدمت مصر في عام **٢٠١٩** إلى المركز **الـ٥٥** عالميا، بعدما كانت في المركز الـ **٦١** خلال عام **٢٠١٨**

٢. تقدمت مصر في عام ٢٠١٩ ستة مراكز في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، حيث جاءت في المركز الـ٥٥ عالميا، بعدما كانت في المركز الـ ٦١ خلال عام ٢٠١٨. كما احتلت مصر المرتبة الـ ٢٣ عالميًا في مؤشر إتاحة الغذاء بعدما كانت في المرتبة الـ ٣٩ خلال العام ٢٠١٨، وجاءت في المركز الـ ٥٠ في مؤشر جودة وأمن الغذاء بعد أن كانت في المركز الـ٥٧.

٣. زادت القيمة الإجمالية لإنتاج الغذاء في مصر لما يزيد عن ٥٠٠ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بالمقارنة بـ ٣٠٥ مليار جنيه فقط في عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وهو ما يشير إلى تحسن ملحوظ في توافر الغذاء في السوق المحلي. وقد ساهم تحسن نسبة الاحتياطي من النقد الأجنبي في تغطية نحو ستة أشهر من واردات الغذاء في عام ٢٠١٩ بالمقارنة بأقل من شهرين ونصف في عام ٢٠١٢، وقد ساعد ذلك على ضمان استقرار واردات السلع الأساسية. والجدير بالذكر أن هذا التحسن جاء كنتيجة لتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي عقب الإصلاحات الاقتصادية التي نُفذت بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩. ويستهدف برنامج عمل الحكومة (٢٠١٨ -٢٠٢٢) تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي فيما يخص توفير سلع الغذاء الرئيسية.

وفيما يلي استعراض لأبرز المنجزات في عدة محاور ذات صلة بإعمال الحق في الغذاء:

تطوير القطاع الزراعي:

- تم رفع نسب الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية الهامة، والتوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية الداعمة للأمن الغذائي.

- بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩ ما يقرب من ١٢٪.

- يستهدف برنامج عمل الحكومة المصرية (٢٠١٨ -٢٠٢٢) زيادة إجمالي المساحة المحصولية إلى ما يقارب ١٨ مليون فدان، ورفع مستويات إنتاجية الفدان من مختلف المجموعات ما بين ١٥٪ و٢٥٪.

- تم إطلاق المشروع القومي لاستصلاح المليون ونصف المليون فدان كمرحلة أولى من إجمالي مستهدف قدره أربعة ملايين فدان بما يكفُل نمو الناتج الزراعي، ويشتمل هذا المشروع على توجه زراعي-صناعي متكامل لمحاصيل محددة وخضروات وفواكه محددة.

- اتخذت الحكومة إجراءات حاسمة لمنع التعدي على الأراضي الزراعية.

- حرصت الحكومة على زيادة الرقعة الزراعية تعويضًا لما تفقده مصر جرّاء التجريف والتوبير والزحف العمراني، حيث تم إنشاء شركة تنمية الريف المصري الجديد، وهي مختصة باستصلاح وتنمية المليون ونصف المليون فدان، كما تعمل على إنشاء مجتمعات جديدة مستدامة قائمة على الزراعة في الأراضي الجديدة وفق منهج علمي وفني واقتصادي.

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الحبوب خلال السنة من ٢٢١,١ كيلو جرام عام ٢٠١٢ إلى ٢٤٤,٩ كيلو جرام عام ٢٠١٨، وارتفع متوسط نصيب الفرد من القمح من ١٢٢,٥ كيلو جرام عام ٢٠١٢ إلى ١٥٥,٢ كيلو جرام عام ٢٠١٨.
- يعد المشروع القومي للصوامع أحد المشروعات القومية الذي أولته الحكومة اهتمامًا خاصًا، وذلك نظرًا لأهمية القمح كسلعة غذائية إستراتيجية، ويتضمن المشروع إنشاء ٥٠ صومعة عملاقة لتخزين القمح والغلال وفقًا لأحدث نظم تكنولوجيا التخزين يتم تنفيذها وإنشاؤها في ١٧ محافظة. وقد زادت القدرة التخزينية من القمح إلى ٣٠١ مليون طن قمح سنويًا خلال الفترة من يوليه عام ٢٠١٤ وحتى يونيه ٢٠٢٠. ويستهدف برنامج عمل الحكومة (٢٠١٨- ٢٠٢٢) زيادة القدرة التخزينية من القمح عبر إنشاء ١٣ صومعة، وضمان احتياطي إستراتيجي (٤٠٣٠) ألف طن من القمح.

- وقعت الحكومة المصرية اتفاقًا مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» عام ٢٠١٨ يهدف إلى الجمع بين أفضل الممارسات الدولية المبتكرة والمعايير العالمية، وبين الخبرات الوطنية والإقليمية خلال فترة الشراكة الممتدة منذ عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٢، ووفقًا لهذا الاتفاق ستقدم المنظمة الدعم للحكومة المصرية لتنفيذ إطار البرنامج الوطني القائم على الأولويات التالية: تحسين الإنتاجية الزراعية، ورفع مستوى الأمن الغذائي للسلع الغذائية الإستراتيجية، والاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية.

١. زيادة الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة:

- تعمل الدولة من خلال برنامج قومي متكامل العناصر يقوم على المحافظة على الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية الحالية وتنميتها لمواجهة الطلب المتزايد، بهدف زيادة المعروض من ناحية، وتحسين الجودة وخفض التكلفة من ناحية أخرى.

- ففي مجال الثروة الحيوانية، تستهدف خطة الحكومة زيادة الإنتاج من ٩٥٠ ألف طن عام ٢٠١٧/١٦ إلى ١,٧٥ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢١، مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء من ٧٩٪ إلى ٨٢٪ في عام ٢١/ ٢٠٢٢. وكذلك زيادة الإنتاج المحلي من الألبان من نحو ٦ مليون طن عام ٢٠١٧/١٦ إلى حوالي ١٠,٥ مليون طن في ٢٠٢٢/٢١، مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٩٠٪ إلى ٩٩٪ بنهاية٢٠٢٢/٢١.

- وفيما يخص الثروة الداجنة، تم رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء إلى نحو ٩٥٪.

- وفي مجال تنمية الثروة السمكية، تم التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي، وإنشاء وتطوير موانئ الصيد وورش الإصلاح والصيانة ومعدات التصنيع المُلحقة بها. وتستهدف الحكومة زيادة الإنتاج السمكي من ١,٩ مليون طن عام ٢٠١٦/ ٢٠١٧ إلى نحو ٣ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢١، بحيث يرتفع الإنتاج من نهر النيل بنسبة ٧٪ سنويًا، ومن البحيرات بنحو ١٣٪، ومن الاستزراع البحري بنحو ٢٠٪ .

توفير ما يقرب من
٣ مليون وجبة مدرسية لعدد ٢٤ مدرسة.

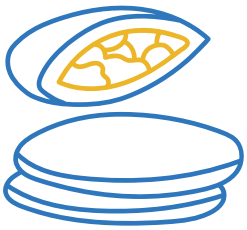

شهد عام ٢٠١٩ مساعدة الطعام المصري لحوالي
٣,٥ مليون أسرة
ضمن برنامج الإطعام الشهري والموسمي

٢. جهود الدولة في تقديم غذاء صحي إلى الفئات الأكثر احتياجًا:

- انتهجت الحكومة السياسات والبرامج لتوفير الغذاء بأسعار مدعومة للفئات الأكثر احتياجًا. وقد بلغت قيمة مخصصات الدعم للسلع خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١ مبلغ ٨٩ مليار جنيه. ويبلغ عدد المستفيدين من نظام البطاقة التموينية المطبق في مصر ما يقرب من ٦٩ مليون نسمة، ويبلغ عدد المستفيدين من منظومة دعم الخبز ٧٩ مليون مواطن، وتبلغ نسبة دعم الخبز من الموازنة ٦٪.

- تعتمد منظومة الدعم الغذائي الجديد على توجيه الدعم لمستحقيه، مع إتاحة الحرية للمستفيدين للاختيار بين ٢٠ سلعة.

- تساهم الحكومة في توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة من خلال شبكة توزيع منضبطة ومنتظمة تتكون من ١١٧٢ منفذًا لفروع شركات تابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية تغطي كافة أنحاء المحافظات، إلى جانب المشروعات التي نفذتها الحكومة مثل مشروع «جمعيتي» بإجمالي عدد ٤٦٠٥ منافذ توزيع سلعي، ومستهدف الوصول إلى ٦٠٠٠ منفذ في عام ٢٠٢٠، إضافة إلى مشروعات المنافذ والخدمات المتنقلة بإجمالي ٢٤١٤ سيارة متنقلة في مختلف المحافظات، ومقرر الانتهاء من إضافة ١٠٠٠ سيارة بحلول عام ٢٠٢٢، إلى جانب العديد من المعارض الموسمية.

- إدخال بعض التعديلات على برنامج دعم المواد الغذائية بهدف تحسين القيمة الغذائية للسلع المقدمة في إطار البرنامج وتشجيع المستفيدين على اتباع نظم غذائية صحية وأكثر تنوعًا.

- التوسع في برامج التغذية المدرسية المجانية لتستوعب أكثر من ١١ مليون طالب بنسبة تصل إلى ٨١٪ من الطلاب المقيدين بمرحلة التعليم الأساسي بالتعليم العام والأزهري، وقد اعتمدت وزارة المالية في موازنة العام المالي ٢٠١٩ /٢٠٢٠ نحو ٢ مليار جنيه للتغذية المدرسية حيث تم إنتاج ٧٠ مليون وجبة خلال العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما تم توزيع ٤٠ مليون وجبة مدرسية خلال الفصل الدراسي الأول من عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ على تلاميذ المدارس في ١٣ محافظة من محافظات الجمهورية.

- وفي إطار سياسات تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، تدعم السياسات الحكومية التجربة المجتمعية المصرية لمكافحة الجوع من خلال مؤسسة «بنك الطعام المصري» وهي مؤسسة أهلية غير هادفة للربح هدفها القضاء على الجوع في مصر. وقد شهد عام ٢٠١٩ مساعدة البنك لحوالي ٣,٥ مليون أسرة ضمن برنامج الإطعام الشهري والموسمي، فضلًا عن توفير ما يقرب من ٣ مليون وجبة مدرسية لعدد ٢٤ مدرسة.

٣. زيادة التوعية بأهمية التغذية السليمة وتقليل الفاقد والهدر في الغذاء:

- إجراء عدد من حملات التوعية للحد من هدر الطعام، و التوعية بأهمية التغذية السليمة التي تقي من الإصابة بالأمراض المزمنة خاصة بين الفئات الأكثر تعرضًا للأمراض المرتبطة بسوء التغذية.

توفير مشروعات المنافذ والخدمات المتنقلة بإجمالي **٢٤١٤ سيارة متنقلة** في مختلف المحافظات

- أطلقت وزارة الصحة في عام ٢٠١٩ برنامج الكشف عن الأمراض المرتبطة بسوء التغذية بين أطفال المدارس مثل أمراض السمنة والأنيميا والتقزم، على أن يتم العلاج عن طريق تحويل الطفل إلى التأمين الصحي للمتابعة وتلقي العلاج بالمجان. وقد استهدفت هذه الحملة نحو ١١,٥ مليون طالب في أكثر من ٢٢ ألف مدرسة.

- تناقص نسبة انتشار مرض نقص وسوء التغذية بين السكان خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٠١٧ لتصل إلى ٤,٥٪، وكذلك نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم من حوالي ٣٠,٧٪ عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٢٢,٣٪ عام ٢٠١٨، كما تناقصت قيمة مؤشر زيادة وزن الأطفال دون الخامسة من ٢٠,٥٪ عام ٢٠١٢ إلى ١٥,٧٪ عام ٢٠١٧.

- استطاعت الحكومة المصرية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من خلال مشروع «تقليل الفاقد والهدر في الغذاء وتطوير سلسلة القيمة لضمان الأمن الغذائي في مصر» تدريب وتنمية قدرات حوالي ٧٨٩٥ مزارعًا، ومرشدًا زراعيًا، وتاجرًا بشأن كيفية الحد من الفاقد والمهدر للمحاصيل لمرحلة ما بعد الحصاد.

٤. تطوير جهود الرقابة على سلامة الغذاء:

- تأسست الهيئة القومية لتأمين جودة وسلامة الغذاء فى عام ٢٠١٧، وهي هيئة تتبع رئيس الجمهورية وتهدف إلى حماية صحة المستهلك عن طريق التأكد من أن الغذاء المنتَج، والمصنَّع، والموزَّع أو المتداول في السوق يحقق أعلى معايير السلامة والصحة. ويعكس إنشاء الهيئة تبني أسلوب وفكر وقائي جديد يرتكز على متابعة عملية تداول الغذاء بغرض تجنب أي مصدر للتلوث خلال كافة مراحل السلسلة الغذائية.

- تقوم الهيئة بوضع وتطبيق نظام للرقابة على المنشآت الغذائية والتحقق من تطبيقها لأحكام التشريعات الغذائية عبر جميع مراحل تداول الغذاء.